

Distr.: General
26 October 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

التقرير المرحلي السنوي التاسع عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم التقرير المرحلي السنوي التاسع عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عملاً بالفقرة ٣٤ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧ والفقرة ٥٣ من قرارها ٢٦٩/٦٥. ويوجز التقرير حالة المشروع منذ صدور التقرير المرحلي السنوي السابق (A/65/511).

وخلال العام الماضي، تحقق تقدم كبير شمل استبدال الحائط الساتر لمبنى الأمانة العامة، وإخماد الأسبستوس وإزالة المواد المتقدمة من مبني الأمانة العامة والمؤتمرات، وتشديد غرف كهرباء في الطوابق السفلية، والتنسيق مع الدول الأعضاء المشاركة فيما يتعلق بالتماس تبرعات لقاعات محددة، ومنح عقود بأسعار قصوى مضمونة لإنجاز جوانب إضافية من المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد تصميم مبنى المؤتمرات لكي يأخذ في الاعتبار التحسينات الأمنية المعززة عقب اختتام المناقشات مع البلد المضيف واستلام التمويل اللازم منه. وأحرز تقدم إضافي في إعداد وثائق التصميم والتشييد، وبلغ التخطيط لإعادة شغل مبنى الأمانة العامة مرحلة متقدمة.



وبعد مرور ثلاث سنوات على بدء تنفيذ المشروع، أوشكت المنظمة على إنجازها بفارق زيادة عن مستوى الميزانية الأصلية لا يتجاوز ٤ في المائة. وسيتم إنجاز جزأي المشروع المتعلقين بالهياكل الأساسية وبالأمانة العامة في غضون فترة قريبة من الجدول الزمني المقرر، بينما سيتخلف الانتهاء من تشييد مبنى المؤتمرات، ومبنى الجمعية العامة، عن الموعد المقرر بعام واحد تقريبا.

وترد التقديرات الإجمالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر، والتكاليف المرتبطة بالمشروع والاحتياجات من الموارد لإنشاء مركز البيانات الثانوي إلى حين إتمام المشروع، في الفرع الثاني عشر من هذا التقرير. وتعرض تفاصيل الاحتياجات من الموارد والنفقات فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بالمخطط العام في الإضافة لهذا التقرير (A/66/527/Add.1).

وتتجاوز التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك تكاليف إنشاء مركز بيانات ثانوي، حدود النطاق الأصلي للمخطط العام. ولا يمكن استيعاب تلك التكاليف بالكامل في حدود ميزانية المخطط العام، ومن ثم فهي تتطلب توفير موارد مالية إضافية اعتباراً من عام ٢٠١٣. واستجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره (A/66/5 (Vol. V)) وعملاً بالفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦١ وقرارها ٢٦٩/٦٥، وضع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر مقترحات للتمويل.

ويطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن توافق على احتياجات المشروع الموحدة وقدرها ٢ ٢٧٢,٥ مليون دولار، وتشمل التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف إنشاء مركز البيانات الثانوي وقدرها ١٦٧,٥ مليون دولار، وأن تؤيد التوصيات والمقترحات الواردة في الفرع الرابع عشر من هذا التقرير المتعلقة باستخدام الفائدة المتأتية من أموال المخطط العام لتجديد مباني المقر وصندوق احتياطي رأس المال للمخطط العام بمبلغ تراكمي قدره ١٤٩,١ مليون دولار.

أولا - مقدمة

١ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٨٧/٦٢، على اقتراح الأمين العام الداعي إلى اتباع استراتيجية معجلة لإكمال مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، مع تقليل مخاطر المفاجأة والاضطراب الماليين عن المخاطر التي انطوى عليها النهج المرحلي الذي ارتكزت عليه الاستراتيجية السابقة. ويعرض هذا التقرير ما استجد من معلومات عن حالة المشروع منذ صدور التقرير المرحلي السنوي السابق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (A/65/511).

٢ - وكررت الجمعية العامة في الفقرة ١٣ من قرارها ٢٦٩/٦٥ طلبها، إلى الأمين العام أن يبذل قصارى جهده لتجنب الزيادات في الميزانية عن طريق اتباع ممارسات سليمة في إدارة المشروع وأن يكفل بكل السبل إكمال المخطط العام لتجديد مباني المقر في حدود الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦١، وأن يقدم معلومات عن ذلك في سياق هذا التقرير. والأمين العام يؤكد أن كل الجهود الممكنة قد بذلت لتجنب الزيادات في الميزانية، ويعرب عن ارتياحه لأنه ما زال بالإمكان أن ينجز المشروع على النحو الذي أذنت به الجمعية العامة، بفارق نسبته ٤ في المائة من الميزانية المقررة أو في حدود تلك النسبة. ولم تتضمن الميزانية الأصلية التي أقرتها الجمعية العامة اعتمادات النطاق اللازمة لتغطية التكاليف المرتبطة بذلك ولا تكاليف إنشاء مركز البيانات الثانوي، وهي تكاليف، إذا ما أضيفت إلى تكاليف التشييد المتعلقة بالنطاق الأصلي للمخطط العام، ستؤدي إلى تكبد تكاليف إجمالية حتى إتمام المشروع، تتجاوز مستوى الميزانية المأذون به أصلا للمخطط العام.

٣ - وكررت الجمعية العامة في الفقرة ١٤ من قرارها ٢٦٩/٦٥ طلبها أن يبذل الأمين العام كل جهد ممكن لإكمال المشروع وفقا للجدول الزمني المعتمد في قرارها ٨٧/٦٢. ولقد بذل الأمين العام كل جهد ممكن لتحقيق ذلك. إلا أنه بالنظر إلى التحسينات الأمنية المعززة، التي سيرد شرحها أدناه، سيتأخر الموعد الحالي المتوقع لإنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر عاما عن الجدول الزمني المقرر المشار إليه في القرار ٨٧/٦٢.

ثانيا - التقدم المحرز منذ التقرير السنوي السابق

ألف - أعمال التصميم

٤ - حتى تاريخ تقديم هذا التقرير، اكتمل إعداد وثائق التصميم والتشييد لنسبة قاربت ٩٤ في المائة من أعمال المشروع على نطاق جميع المباني. ولأسباب يرد شرحها أدناه، لم تنجز بعد أعمال تصميم مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي.

- ٥ - وانتهت جميع أعمال التصميم المتعلقة بمبنى المؤتمرات ومبنى الأمانة العامة، والهياكل الأساسية للمجمع في الطوابق السفلية. وتجري أعمال تصميم عملية نقل رصيف التحميل في مدخل الشارع ٤٨ من ممر الخدمات، ونقل مدخل السيارات ذي الصلة، إلى الشارع ٤٢.
- ٦ - وتتواصل أعمال التصميم المتعلقة بمبنى الجمعية العامة، الذي يتوقع أن تبدأ أعمال تجديده في الربع الأول من عام ٢٠١٣.
- ٧ - وخلال العام الماضي، تواصل بذل الجهود الرامية إلى ضبط التكاليف من خلال توخي الحرص فيما يتعلق بخيارات التصميم. وتم التوصل إلى اتفاق مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وإدارة شؤون السلامة والأمن لتقاسم موقع مشترك لأعمالها الحالية لمركز العمليات وإدارة الأزمات في الطابق السابع من مبنى الأمانة العامة وذلك للمجمع بينها في مركز اتصالات جديد. ويجري حالياً تصميم مخطط الطابق السابع لمبنى الأمانة العامة بقدر من المرونة لتتضمنه احتياجات مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات.
- ٨ - واستجابة لتزايد الشواغل الأمنية، وبالتشاور مع إدارة شؤون السلامة والأمن، أجريت في عام ٢٠١٠ دراسات تفصيلية عن مقاومة الانفجار. وأفضت تلك الدراسات إلى إبرام اتفاق يقضي بأن يقوم البلد المضيف، في وقت لاحق لصدور التقرير السابق، بتوفير تمويل إضافي لتغطية تكاليف التحسينات الأمنية المعززة لمبنى المؤتمرات وإقامة خط حماية على طول السور الغربي للمقر (الجادة الأولى).
- ٩ - ويتواصل تصميم الموقع ومناظره الطبيعية بهدف إتمام الأعمال ذات الصلة به مع الانتهاء من كل مبنى مجاور له.
- ١٠ - وتظل سمات التصميم المبتكرة المبينة في التقارير السابقة جزءاً من المشروع. وتشمل تلك السمات إنشاء مكاتب مفتوحة يكون من شأنها أن تعزز علاقات الزمالة وتزيد القدرة على أداء الوظائف، وأن تقلل من استهلاك الطاقة؛ وتخطيط الحيز وفقاً لنظام الوحدات القياسية لتيسير إعادة تشكيل هيئة المكاتب؛ والجمع بين المكاتب وغرف الاجتماع في بعض الطوابق؛ وتزويد قاعات المجالس بتجهيزات تبريد تحت الأرضيات مقتصد في استهلاك الطاقة وإمداد المجمع بأسره بإضاءة فعالة من حيث استهلاك الطاقة؛ ونقل رصيف التحميل إلى الطرف الشمالي للموقع، مما يفضي إلى تحسين الأمن؛ ونقل مدخل السيارات ومخرجها في الشارع الثاني والأربعين لتحسين تدفق حركة المرور والتقليل من بعض المخاطر المرتبطة بمقاومة الانفجار؛ وإنشاء مركز موحد للبيانات في الحيز الموجود تحت الأرض؛ وإنشاء مرفق مركزي مستكمل لأعمال الهندسة/البث المتعلقة بالمؤتمرات؛ وغرف مخصصة للأمم المتحدة والمرضعات؛ وأماكن تخزين مركزية؛ ومبردات ذات فعالية كبيرة من حيث استخدام الطاقة؛

وستائر حاجة لأشعة الضوء؛ وأماكن لتجهيز الطعام وغرف اجتماع صغيرة متاخمة لجميع الأماكن المكتبية.

١١ - ويشمل نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر إنشاء قاعتي اجتماع جديدتين متوسطتي الحجم توفران مرونة أكبر مما توفره القاعات الحالية، وقاعة اجتماع جديدة متعددة الأغراض.

١٢ - وستستبدل أيضا جميع الأسطح الزجاجية الخارجية لمبنى الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات ومبنى الجمعية العامة (المعروفة بـ "الحائط الساتر") وقد أنجز جزء كبير من أعمال تركيب الحائط الساتر لمبنى الأمانة العامة. وستشمل المتطلبات التصميمية للحوائط الساترة مواصفات من قبيل تحسين فعالية استهلاك الطاقة؛ وتحسين تدابير مقاومة الانفجار؛ وصفاء الزجاج ومتانته؛ ومراعاة الاعتبارات المتعلقة بالحفاظ على الطابع التاريخي.

١٣ - وبعد صدور التقرير السابق، وضعت خطة إعادة الموظفين لشغل مبنى الأمانة العامة في صيغتها النهائية. ويجري حاليا وضع الخطط التفصيلية لإعادة شغل الإدارات والمكاتب لأماكنها في مبنى الأمانة العامة؛ وقد انتهى من وضع خطط تفصيلية لإعادة شغل أماكن العمل بالنسبة لمعظم الطوابق وسلمت لمدير التشييد لتنفيذها.

باء - التخطيط لعمليات النقل من الأماكن المؤقتة

١٤ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ١٨ من قرارها ٢٦٩/٦٥، كفالة أن تنفذ عملية نقل موظفي الأمانة العامة من الأماكن المؤقتة للمكاتب بأكبر قدر من الفعالية وفي الوقت المناسب، بالاستناد على نحو تام إلى الدروس المستفادة خلال تنفيذ مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، وطلبت إليه أن يعد قبل ذلك بوقت كاف مخططات تفصيلية لمكاتب مبنى الأمانة العامة، من أجل تجنب حدوث تأخير وإمكانية تحمل أي تكاليف إضافية. ويؤكد الأمين العام أن عملية التخطيط لإعادة نقل الموظفين من الأماكن المؤقتة إلى مبنى الأمانة العامة قد أحرزت تقدما كبيرا، وأنها أخذت في الاعتبار الدروس المستفادة من عمليات الانتقال السابقة، وأن الاستعدادات جارية لإعادة شغل أماكن العمل بمبنى الأمانة العامة في النصف الثاني من عام ٢٠١٢.

١٥ - وتغطي الميزانية الأصلية المخصصة للمخطط العام لتجديد مباني المقر تكاليف استئجار الأماكن المؤقتة للمكاتب إلى غاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وحرصا على تفادي إمكانية أن يترتب على أي تأخر في إتمام تنفيذ مشروع المخطط العام، تعذر توفير أماكن عمل مستأجرة للمنظمة، روعي أن تمتد التزامات عقود الإيجار المبرمة إلى ما بعد الجدول

الزماني المقرر للمشروع. ويمكن التقليل من تكاليف الإيجار للأشهر الإضافية، التي تختلف باختلاف المباني المستأجرة، في حال تحسن سوق الإيجار وإمكانية تأجير الحيز من الباطن، أو إذا أبدى مالكو المباني المستأجرة رغبة في إيجار حيز المكاتب لمستأجرين آخرين بتكاليف إيجار أعلى. فبالنظر للجدول الزمني الحالي المقرر للمشروع، خصص الآن اعتماد إضافي لعقود الإيجار يغطي التكاليف المتوقعة حتى إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر، وذلك سيغطي تكاليف "سيناريو أسوأ الاحتمالات".

جيم - التقدم المحرز في أعمال التجديد

١٦ - بدأت أعمال تجديد مبني الأمانة العامة والمؤتمرات في شباط/فبراير، وأيار/مايو ٢٠١٠، على التوالي، بينما بدأت أعمال تجديد الطوابق السفلية في أيار/مايو ٢٠٠٩. وأحرز الآن تقدم كبير في إنجاز جميع الأجزاء الثلاثة للمشروع، بينما تتواصل أعمال التشييد.

١٧ - وانتهى العمل من إنشاء غرفة كهرباء جديدة، الغرفة "A"، في الطوابق السفلية بجوار مبنى المرج الشمالي المؤقت في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تكون غرفة الكهرباء "B" في مبنى الأمانة العامة جاهزة للعمل بكامل طاقتها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وعقب إكمال الغرفتين الكهربائيتين المذكورتين، سيتم عزل جميع المعدات الكهربائية العالية الفلطية، وفصلها عن الحيز المشغول.

١٨ - واكتمل نقل وظائف المركز التكنولوجي الذي كان يقع في السابق في مبنى الأمانة العامة، إلى المركز التكنولوجي الجديد في عام ٢٠١٠. وانتهى العمل من تجديد الطابق السفلي الثالث من مبنى المرج الشمالي لأغراض وظائف النشر في عام ٢٠١٠، وشغل مكان العمل فيه في أوائل عام ٢٠١١. واضطلع بأعمال تشييد أماكن المكاتب الإضافية، وغرف الأغراض الخاصة، وغير ذلك من الحيز المكاني في الطرف الشمالي من الطوابق السفلية، خلال عام ٢٠١١، وشغلت تلك الأماكن في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١١.

١٩ - واضطلع بأعمال التشييد الرئيسية للهياكل الأساسية وللحيز بالطوابق السفلية على ثلاث مراحل، امتدت من شمال المجموع إلى جنوبه. أما المرحلة الأولى فاكتملت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وانتهت المرحلة الثانية، المتمثلة في تشييد وتركيب معدات جديدة ذات صلة بنظم الهياكل الأساسية للمباني في المستويات المتعددة للطوابق السفلية، في عام ٢٠١١. وبدأت المرحلة الثالثة من أعمال نظم الهياكل الأساسية للمباني وأماكن الطوابق السفلية في صيف عام ٢٠١١.

٢٠ - وتتطلب شبكة الأنابيب الكهربائية الجديدة تركيب أنابيب كهربائية في الطوابق السفلية طولها ٢٢,٨ كيلومترا، وأسلاك كهربائية جديدة طولها حوالي ٤٣ كيلومترا. ويجري أيضا تركيب ما يلزم من تركيبات الاتصالات الجديدة من قبيل الأنابيب الموصلة والألياف الضوئية والكابلات المحورية. ونفذت أعمال تركيب النظم الجديدة بينما تجري صيانة جانب كبير من النظم القديمة لتشغيل مبنى الجمعية العامة والأجنحة الأخرى من المجمع التي لا تزال قيد الاستخدام.

٢١ - ومنذ صدور التقرير الأخير، بدأت أشغال إزالة الحائط الزجاجي الساتر في مبنى الأمانة العامة واستبداله واكتمل الآن جزء كبير منها. وصممت نظم حوائط ساترة زجاجية جديدة لمبنى المؤتمرات واشترت وهي الآن في مرحلة التوضيب ليشرع في تركيبها في خريف عام ٢٠١١ حيث من المتوقع أن تستمر لنحو عام.

٢٢ - واتخذت تدابير أمنية مؤقتة يعمل بها خلال مراحل التشييد، تشمل إقامة فواصل جدارية مؤقتة، وممرات مشاة خارجية، وإقامة حواجز واقية لجميع أماكن العمل.

دال - نظم البث السمعية البصرية والنظم ذات الصلة على نطاق المجمع

٢٣ - يجري شراء نظم سمعية بصرية وميكروفونات المؤتمرات لغرف الاجتماعات التي تم تجديدها. وفي موازاة ذلك، يجري، تحت بند التكاليف المرتبطة، شراء الأجهزة المركزية التي تكفل تنسيق البيانات السمعية البصرية ومراقبتها وتخزينها، وسيتم شراء النظم في الوقت المناسب لتركيبها وإدماجها في مبنى المؤتمرات الذي تم تجديده، ومن المقرر أن ينتهي ذلك في أواخر عام ٢٠١٢.

٢٤ - وسيجري تركيب وإدماج ستة نظم بث سمعية بصرية مستقلة في المقر في إطار المخطط العام. وأدرجت تكاليف أربعة (يقدر إجماليتها بمبلغ ٢٩,٩ مليون دولار) من النظم الستة التي يقدر مجموع تكاليفها بمبلغ ٧٠,٢ مليون دولار، في الميزانية تحت بند المخطط العام، وأدرجت تكاليف اثنين (يقدر إجماليتها بمبلغ ٤٠,٣ مليون دولار) منها تحت بند التكاليف المرتبطة، إذ أنهما يعدان وسائل ومعدات بث متخصصة للغاية ولا يعدان تشييدا تقليديا. ويشمل نطاق المخطط العام (أ) نظم البث السمعية البصرية على نطاق المجمع والهياكل الأساسية المتصلة بها؛ (ب) نظام ميكروفونات المؤتمرات والترجمة الشفوية الفورية؛ (ج) نظام المخاطبة العامة على نطاق المجمع؛ (د) نظام هوائيات الأسطح الدائمة. وتشمل النظم الواردة تحت بند التكاليف المرتبطة (أ) نظام إدارة أصول وسائط الإعلام؛ (ب) مرفق البث الدائم. ويرد وصف هذه النظم بمزيد من التفصيل في الإضافة الأولى لهذا التقرير.

٢٥ - ومكتب خدمات الدعم المركزية هو الهيئة التقنية المعنية داخل الأمانة العامة بجميع النظم الستة وهو المسؤول عن تنسيق الاحتياجات مع الإدارات والمكاتب الأخرى، وتحديد الاحتياجات المنسقة والإبلاغ عنها وإجراء استعراضات تقنية للوثائق والبائعين. وهو المسؤول عن قبول النظم. أما مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر فهو المسؤول عن إدارة عقود التصميم والتشييد عن طريق مدير البناء وفرادى الخبراء الاستشاريين، وتعهد الجدول الزمني، ومنع تجاوز التكاليف، وتيسير تصميم وإدماج النظم من قبل الخبراء الاستشاريين، وعن إدارة الخبراء الاستشاريين المكلفين بمهام.

ثالثاً - المجلس الاستشاري

٢٦ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ عين الأمين العام، بناء على طلب الجمعية العامة، أعضاء المجلس الاستشاري للمخطط العام لتجديد مباني المقر، الذي يتألف من عضو واحد من كل واحدة من مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية الخمس ويرأسه ممثل للبلد المضيف. وكان المجلس الاستشاري الذي عينه الأمين العام يتكون من ممثلين للبرازيل (خايمي زيتيل)، وبولندا (ستيفان كيريويتش)، وسويسرا (آنا تورياني)، وكينيا (سوزان كيبوي)، والهند (ك. ت. رافيندران)، والولايات المتحدة الأمريكية (كينت بارويك).

٢٧ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٦٩/٦٥ أن يقدم معلومات عن أنشطة المجلس الاستشاري. وقد انعقدت حتى تاريخ إعداد هذا التقرير خمسة اجتماعات للمجلس الاستشاري، كلها في المقر:

(أ) وفي الاجتماع الأول الذي عقد يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠، تلقى أعضاء المجلس إحاطة بشأن المشروع وأتيحت لهم فرصة ملاحظة ومناقشة التصميم قيد التنفيذ.

(ب) وفي الاجتماع الثاني الذي عقد يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تم تقديم آخر المعلومات عن حالة المشروع وقدمت عروض وأجريت مناقشات حول برنامج التبرعات والستار الحديدي وإعادة تصميم منطقة التحميل.

(ج) وفي الاجتماع الثالث الذي عقد يومي ٣ و ٤ آذار/مارس ٢٠١١، تم تقديم آخر المعلومات عن حالة المشروع، وقدمت عروض وأجريت مناقشات بشأن خطة الإعادة، ومبنى المؤتمرات، ومبنى الأمانة العامة، والأعمال الفنية المقدمة كهبة من الدول الأعضاء.

(د) وفي الاجتماع الرابع الذي عقد يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، تم تقديم آخر المعلومات عن حالة المشروع وقدمت عروض بشأن الأمن ودخول الجمهور،

والمخططات المنقحة لطوابق مبنى الأمانة العامة، والتكنولوجيات الحديثة ذات الصلة بإدارة أصول وسائط الإعلام وخدمات البث، وإدارة الأعمال الفنية للأمم المتحدة. ونوقشت أيضا بإيجاز دراسة الجدوى المتعلقة بالمرج الشمالي نتيجة للآثار المحتملة على تخطيط المخطط العام.

(هـ) وفي الاجتماع الخامس الذي عقد في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قدم عرض عام للمخطط العام، وقدمت عروض بشأن التصميم الداخلي لطوابق مبنى الأمانة العامة ومبنى الجمعية العامة، ومبنى المؤتمرات؛ وبرنامج التبرعات؛ وتصميم الحيز في الطوابق السفلية وإنشاءاته وشغله.

٢٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أعرب الأمين العام والأمانة العامة وأعضاء المجلس الاستشاري عن حزنهم لما سمعوا من أنباء عن وفاة ستيفان كيروييتش، وهو مهندس معماري بولندي موهوب، في حادث طائرة.

رابعاً - التبرعات

٢٩ - شجعت الجمعية العامة الأمين العام، في قرارها ٢٩٢/٥٧ و ٢٥٦/٦٠ و ٢٥١/٦١، على السعي من أجل الحصول على تبرعات للمخطط العام.

٣٠ - ووضعت سياسة للتبرعات وأبلغت للدول الأعضاء في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وبعدها، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٠/٦٣، عدم إقرار سياسة التبرعات، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات جديدة في هذا الصدد تمكن جميع الدول الأعضاء، دون تمييز ولا شروط، تقديم تبرعات بما يتماشى تماما مع الطابع الدولي والحكومي الدولي للمنظمة، والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ودون المساس بنطاق المشروع ومواصفاته وتصميمه. وبناء على ذلك، عدلت سياسة التبرعات لأخذ وجهات نظر الجمعية العامة في الاعتبار.

٣١ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير، أبدى عدد من الدول الأعضاء اهتمامه ببرنامج التبرعات، وقدم بعضها تبرعات له، من بينها أستراليا، والصين، والدانمرك، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، والاتحاد الروسي، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وتركيا. وتجري حالياً مناقشات مع الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بالتبرعات المحتملة. ويتعاون المهندسون المعماريون الذين اختارهم الدول الأعضاء المهمة مع مكتب المخطط العام لتقديم مدخلات في تصميم حيز محدد يتم دعمه بواسطة التبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء المشاركة.

خامسا - الدروس المستفادة والمساءلة

٣٢ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ١٧ من قرارها ٢٦٩/٦٥، أن يضمن هذا التقرير المرحلي معلومات عن الدروس المستفادة في تنفيذ المخطط العام وكيفية استخدامها لتحسين التخطيط والتنفيذ للمخطط العام حاليا ومستقبلا.

٣٣ - وينبغي لتنقيح الخطة الاستراتيجية لسير المخطط العام أن يوفر إطارا منسقا لضمان المساءلة عن التأخر. وأتاح وضع أهداف ومقاصد مشروع المخطط العام أساسا للمساءلة ومراقبة للإنجاز والتأخر فيما يتعلق بالمشروع. وساهمت الدروس المستفادة من تنفيذ مشاريع أماكن الإيواء المؤقت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في إدخال تحسينات على إدارة المخطط العام في عام ٢٠١٠. ويطبق مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر الدروس الأساسية المستفادة التالية باستمرار فيما يتعلق بمرحلة التشييد من المشروع:

(أ) مرحلة التخطيط والتعقب - ينبغي تحديد وتوثيق أهداف مشروع المخطط العام ومقاصده، والنواتج المتوقعة منه، وأصحاب المصلحة والراعيين الرئيسيين في وثائق السياسة الداخلية. وينبغي إعداد خطط عمل مفصلة للمشروع تتضمن مواصفات الأنشطة والمنجزات المستهدفة والمراحل الرئيسية والجدول الزمني العام للمشروع، وينبغي رصدها عن كثب. وينبغي الانتهاء من وضع تقديرات دقيقة للتكاليف الافتراضية للمشروع مشفوعة ببيانات مؤيدة لكل فئة من فئات التكاليف (التكاليف المباشرة وغير المباشرة). وينبغي الاحتفاظ بالبيانات التاريخية للتكاليف المقدرة والإشارة إليها، وينبغي أن تتضمن تكاليف التضخم وتدابير ملائمة لمواجهة الطوارئ. وينبغي إعداد وثائق نهاية المشروع، بما في ذلك إكمال سجل الرسومات التي تعكس الوضع النهائي للمباني المنجزة، وجمع وحفظ سجلات مستكملة للمشروع وتحديد المعدات/الهياكل الأساسية الرئيسية لدائرة إدارة المرافق.

(ب) مرحلة الشراء - ينبغي أن تتضمن وثائق طلب تقديم العروض المقدمة إلى مقاولي الأشغال الحرفية المحتملين برنامج العمل ونطاقه في شكل كتابي مفصل. وينبغي تحديد أسعار عقود الخدمات لصيانة نظم الجمع في عملية الشراء، وتوفير تدريب مناسب لمكتب خدمات الدعم المركزية.

(ج) مرحلة التخطيط لإدارة المخاطر - ينبغي تحديد المخاطر وتحليلها ووضع تدابير التخفيف منها وتصاعدها. وينبغي استعراض سجل المخاطر شهريا للتأكد من توافر تدابير طوارئ ملائمة لمواجهة المخاطر الهامة.

(د) وضع خطة الاتصالات - ينبغي إبلاغ أصحاب المصلحة الرئيسيين عن حالة المشروع بشكل منتظم، بما في ذلك التقدم في ضوء التوقيت والميزانية، وإبلاغهم عن الحالة الراهنة لإدارة المخاطر وإدارة المسائل الرئيسية. وينبغي إطلاع الموظفين باستمرار على حالة المشروع والأحداث التي من شأنها أن تؤثر في بيئة عملهم.

(هـ) ممارسات الرقابة على التكاليف - ينبغي تحميل خطة مفصلة للمشروع تتضمن جميع الأنشطة (المهام)، والمراحل الرئيسية، والمواعيد والساعات المقدرة حسب المهمة، في برامجية إدارة المشروع. وينبغي وضع وتعقب تقديرات للمشاريع الفرعية. وينبغي تسجيل التكاليف الافتراضية وتعقبها ومقارنتها على نحو منتظم مع التكاليف المدرجة في الميزانية. وينبغي الاحتفاظ بالرقابة على التكاليف وإبلاغ الإدارة العليا عنها.

(و) مرحلة هندسة النظم - ينبغي أن يسعى مكتب المخطط العام إلى إشراك المستخدمين في جميع مراحل المشروع، لا سيما خلال مرحلتي تحديد مواصفات الاحتياجات واختبارها. وينبغي إرسال معايير هندسة المخطط العام إلى أفرقة التصميم. وينبغي أن تشمل أنشطة أفرقة التصميم على موازنة الهندسة مع جميع نظم الهياكل الأساسية القائمة ونظم الأمن. وينبغي استكمال المبادئ التوجيهية للتصميم المعماري بحيث تعكس الخبرة المكتسبة من الأجزاء المنجزة من المشروع واقتسامها مع جميع أفرقة التصميم.

سادسا - العلاقات مع البلد المضيف

٣٤ - كما ورد في التقارير المرحلية السابقة، توصلت الأمم المتحدة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، إلى تفاهم مع سلطات البلد المضيف فيما يتعلق بالإجراءات التي ستسعى بموجبها الأمم المتحدة إلى التطبيق الطوعي لقوانين المدينة المضيفة المتعلقة بالمباني والحريق والسلامة، دون المساس بامتيازات والأمم المتحدة وحصاناتها.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت الأمم المتحدة والبلد المضيف حوارا بناء بشأن المسائل المتعلقة بالمخطط العام لتحديد مباني المقر، وقدمت المدينة المضيفة مساعدة ودعمًا فيما يتعلق بعملية استعراض مستندات البناء الصادرة عن المنظمة، وفقا لتفاهم كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وكان التنسيق والحوار مع سلطات المدينة مثمريًا وتظل العلاقة بين المنظمة والبلد المضيف متينة.

٣٦ - وكانت توقعات كل من البلد المضيف وإدارة السلامة والأمن موضع نقاش خاص بشأن نطاق أعمال التشييد في المخطط العام فيما يتعلق بأمن المنطقة المحيطة بالمباني وكيفية تعزيزه. وما زالت المناقشات مع البلد المضيف مستمرة.

سابعاً - الأمن

٣٧ - سيّشل المخطط العام لتجديد مباني المقر، كما أذنت بذلك الجمعية العامة، عددا من التحسينات الرامية إلى الارتقاء بأمن المقر وسلامة الوفود والموظفين والزوار الذين يعملون في مباني المقر أو يزورونها. فتصميم الحوائط الساترة الزجاجية مثلا قد تم تعزيره لتقليل الضرر الذي قد يلحق بشاغلي المبنى في حالة حدوث انفجار.

٣٨ - وبالإضافة إلى هذه المبادرات، وفي سياق مسؤوليات البلد المضيف، أجرى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، بالتشاور مع إدارة السلامة والأمن، دراسات خلال عام ٢٠١٠ لفحص التأثير الذي يمكن أن يلحق بمراقق الأمم المتحدة من جراء أجهزة تفجيرية محتملة محمولة على مركبات تكون موجودة في الطرق خارج المقر وبجواره.

٣٩ - ومنذ صدور التقرير السابق، قدم البلد المضيف تمويلا لتعزيز التحسينات الأمنية لمبنى المؤتمرات، التي أدمجت في تصميم المخطط العام لتجديد مباني المقر والتي يجري على أساسها أعمال التشييد. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البلد المضيف تمويلا لإنشاء حط للحماية على امتداد السور الخارجي الغربي من أجل تقليل إمكانية تعرض المباني المواجهة للجدادة الأولى للمخاطر. وهذا العمل حاليا في مرحلة التصميم.

٤٠ - وتتواصل المناقشات مع البلد المضيف فيما يتعلق بمتطلبات الحماية للمباني الموجودة عند السور الجنوبي للمقر، وتحديد مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي (الكافيتريا). وعلى النحو الوارد في التقرير المرحلي السنوي الثامن، أجريت دراسات بشأن مستوى الحماية الذي يمكن توفيره لهذه المباني. وقد أدت الشواغل المتعلقة بإمكانية التشييد والقدرة على الصمود أمام أخطار التفجيرات من المركبات الموجودة على المخرج من طريق فرانكلين ديلاانو روزفلت (أف دي آر)، إلى تعليق القيام بأعمال التصميمات في مبني المكتبة والملحق الجنوبي مؤقتا إلى أن يتم تسوية المسألة الأمنية.

٤١ - ولا تزال مسألة إزالة المخرج من طريق 'أف دي آر' مسألة لم يتم تسويتها مع المدينة المضيقة. وتتواصل المشاورات مع السلطات المختصة لدى المدينة المضيقة. وتمثل الخيارات المتاحة بالنسبة لمستقبل مبني المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي فيما يلي:

(أ) نقل المخرج من مكانه - وسيكون هذا عملا مكلفا، ولكنه قد يصبح مجديا في سياق التشييد المحتمل لسرج المكاتب من جانب شركة التعمير للأمم المتحدة، كي تستخدمه الأمم المتحدة؛

(ب) إغلاق المخرج - وسيكون لهذا أثر ضخم على انسياب المرور إلى وسط مانهاتن؛

(ج) إغلاق مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي، بمجرد اكتمال المخطط العام لتحديد مباني المقر، إلى أن يتم التوصل إلى حل لمسألة الأمن - وسيكون لهذا آثار متعددة من ناحية التكاليف ومن الناحية التشغيلية، وستتطلب المهام المعنية التي يتم القيام بها هناك مكانا للأجل القصير؛

(د) افتراض عدم التوصل إلى حل وهدم المبنيين - ولن يتطلب هذا فحسب مكانا جديدا للأجل الطويل من أجل الاضطلاع بالمهام المعنية، ولكنه سيمثل أيضا خسارة رمزية وتاريخية للأمم المتحدة.

٤٢ - ولا تزال المسألة قيد النقاش بين الأمم المتحدة والبلد المضيف. وسيتم إعداد تقرير بنطاق كل خيار وآثاره من حيث التكلفة وتقديمه إلى الجمعية العامة للموافقة.

٤٣ - وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٤١ من قرارها ٢٦٩/٦٥، إلى الأمين العام تقديم معلومات شاملة بشأن تنفيذ التعزيزات الأمنية. وقد أدرجت التعزيزات الأمنية عند السور الشرقي في وثائق التصميم المنقحة لمبنى المؤتمرات. وقد جرى إعداد هذه التعزيزات الأمنية في عدة مجموعات عناصر منسقة، تشمل إعادة التصميم الهيكلية للأجزاء المتأثرة من هيكل المبنى، وأعمال الهدم والأعمال ذات الصلة في مباني الأمم المتحدة الكائنة على مستوى طريق 'أف دي آر'، وتصميمات معمارية منقحة. وبدأت أعمال الهدم والأعمال الهيكلية في مبنى المؤتمرات المطلوبة تحديدا من أجل التحسينات الأمنية المعززة في منتصف عام ٢٠١١. وبدأت أعمال الحماية ذات الصلة في مباني الأمم المتحدة في طريق 'أف دي آر' في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وسيكتمل التصميم الافتراضي للتعزيزات الأمنية المتعلقة بالسور الغربي خلال عام ٢٠١١، بما في ذلك إجراء تحليل للأوضاع الحرجة فيما تحت السطح. وتتسم عملية التنسيق مع مختلف السلطات المحلية بالتعقد، إلا أن الهدف هو استكمال عملية التصميم المتعلقة بالتحسينات الأمنية في السور الغربي خلال عام ٢٠١٢، بفتح باب العطاءات والقيام بأعمال التشييد خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، على التوالي.

ثامنا - تدابير تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة

ألف - هندسة القيمة

٤٤ - هندسة القيمة هي عملية السعي إلى التحكم في التكاليف عن طريق إيجاد سبل مختلفة لتحقيق نفس المقصد التصميمي بتكلفة أقل، وذلك عادة عن طريق تبسيط التشييد،

أو استخدام منتج أيسر توافراً، أو إزالة العناصر غير الضرورية. وهي ثقافة تصميمية وتشيدية قوامها المداومة على مراجعة كافة التصاميم والمشتريات من أجل التأكد مما إذا كان يتوافر مسار أقل تكلفة. وقد بدأت هندسة القيمة بمجرد موافقة الجمعية العامة على الاستراتيجية المعجّلة الرابعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ واستمرت في كل مرحلة من مراحل العمل. وقد نجح المخطط العام لتجديد مباني المقر في تحديد ما تزيد قيمته على ١٠٠ مليون دولار من البنود التي يمكن تعديلها بدون خسارة في أداء المهام أو في النوعية. ونتيجة لهندسة القيمة وللأسعار التنافسية للسوق، حقق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر تكلفة عقود أقل من التكاليف المتوقعة، وهي نتيجة يشار إليها بأنها "وفورات شرائية".

٤٥ - وأدى استمرار في تطبيق مفهوم هندسة القيمة طوال الأعوام القليلة الماضية إلى توليد مفاهيم تصميمية مكّنت الأمانة العامة من إبقاء التكلفة التقديرية اللازمة لإتمام المشروع ضمن حدود معقولة. وركزت الجهود الرامية إلى ضبط التكاليف أيضاً على تعزيز التنافس بين مقدمي العطاءات المؤهلين، والتأكد من توافر فهم واضح لديهم لنطاق العمل. وشملت أيضاً التماس المشورة من مقدمي العطاءات، حتى أثناء عملية الاختيار النهائي، من أجل العثور على نُهج أقل تكلفة لتحقيق المقصد التصميمي. وقُدّم في التقارير السابقة الكثير من الأمثلة على قرارات هندسة القيمة التي أدت إلى توفير تكاليف كبيرة للمشروع. وتشكل هذه الأمثلة عموماً "وفورات في مقابل التقديرات"، وهي مفيدة للمهندسين الفنيين من أجل إجراء تقييمات، وليس مقارنات، للتصميمات التفصيلية المتنافسة. ومن شأن إجراء تحليلات أكثر تفصيلاً للتصميمات الفعلية التي لم يقع اختيارنا عليها أن يكون مكلفاً ويستغرق وقتاً طويلاً وغير مفيد.

٤٦ - وبالإضافة إلى الوفورات التي تعزى إلى هندسة القيمة، أتاح المناخ الاقتصادي الراهن فيما يتعلق بقطاع التشييد في معظم أنحاء العالم، فرصاً للمنظمة للحصول على عقود تكون على مستويات تنافسية للغاية مما فيه صالح المنظمة.

باء - الأثاث

٤٧ - في إطار عملية تحديد تخطيط الأثاث ووفقاً للتكاليف المعتمدة المرتبطة ببناء الأثاث في الميزانية، يجري تنفيذ فرص لإعادة الاستخدام. ففي الطوابق السفلية، جرى تنظيف وإعادة استخدام كل من الأثاث المكتبي الثابت وقطع الأثاث المتفرقة. ويتيح التخطيط لأماكن الاستراحة والمناطق المفتوحة في مبنى المؤتمرات، إصلاح وإعادة استخدام الأثاث (الذي بعضه موجود أصلاً في هذا المكان، وهو أثاث عالي الجودة)، إلا إذا كان هذا المكان ستخصص له تبرعات. وفي المناطق المكتبية المغلقة من مبنى المؤتمرات ومبنى الجمعية العامة، سيتم إعادة

استخدام الأثاث المكتبي الثابت وقطع الأثاث المتفرقة. ويظل التخطيط المتعلق بمبنى الأمانة العامة، يقتضي إعادة استخدام قطع الأثاث المتفرقة من قبيل المكاتب والمقاعد في مكاتب كبار الموظفين. ومن المزمع إعادة استخدام أثاث حفظ الملفات في مناطق في أنحاء مجمع الأمم المتحدة حيثما أمكن ذلك ماديا، وتشير التقديرات إلى أن ذلك سيبلغ نحو ٥٠ في المائة من مجموع احتياجات حفظ الملفات. وسيتم إعادة استخدام مقاعد العمل في نحو ٨٠ في المائة من جميع أماكن العمل المفتوحة. ومن توفير المقاعد لغرف الاجتماع ١ و ٢ و ٣ من مبنى المؤتمرات، وغرف الاجتماع ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من مبنى الجمعية العامة، يجري قبول عطاءات تنافسية لكل من المقاعد الجديدة ولإصلاح المقاعد. وسيتم البت فيها على أساس مدى الفعالية من حيث التكلفة.

٤٨ - وسيتم تقديم معلومات مستكملة بشأن حالة النفقات المتعلقة بالأثاث، وإعادة تبؤ بالنفقات لعام ٢٠١١، وتقديرات الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٢، في إضافة هذا التقرير.

تاسعا - اعتبارات أخرى

ألف - المشتريات

٤٩ - إقرارا من الأمانة العامة بالقرارات السابقة للجمعية العامة المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، تستمر الأمانة العامة في العمل (بما في ذلك بشكل وثيق مع مدير التشييد) من أجل كفالة التعريف بجميع فرص الشراء على أوسع نطاق ممكن مع التركيز بشكل خاص على إبلاغها للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبالرغم من القيام بقدر كبير من المشتريات المتعلقة بالتشييد حتى تاريخه، تواصل شعبة المشتريات العمل من أجل التعريف بفرص الشراء على أوسع نطاق ممكن وهي تتوقع استمرار القيام بذلك طوال الفترة المتبقية من الجدول الزمني للمشروع.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت أنشطة توسيع نطاق فرص الشراء استعراض طلبات إبداء الرغبة الصادرة عن مدير التشييد، والإسهام في الحلقات الدراسية بشأن المشتريات في نيويورك وفي الخارج على حد سواء، وإحاطة ممثلي منظمات التجارة وإيفاد بعثات إلى الخارج والرد على الاتصالات والاستفسارات الأولية الواردة من الموردين، من أجل كفالة تقديم المشورة الملائمة فيما يتعلق بفرص الشراء الحالية والشرط الإجمالي بأن يسجل الموردون أنفسهم بصفتهم بائعين لدى الأمم المتحدة عن طريق الموقع الشبكي لقاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة في السوق العالمية. وقد أدت الحلقات الدراسية للمشتريات

المعقودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في بلدان نامية وفي بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى ورود عدة استفسارات من البائعين. ورداً على هذه الاستفسارات، قدمت شعبة المشتريات بشكل فوري كافة المعلومات الحالية، وتفاصيل الاتصال ذات الصلة، والمساعدة في تسجيل البائعين. وتلتمس الشعبة من مدير التشييد بصفة منتظمة أحدث المعلومات عن التنفيذ المستمر لخطة الاتصال التي تتبعها شركة 'سكانسكا'، والنشاط المتعلق بشراء الكميات الكبيرة وتوحيد المواصفات، والإبلاغ عن بلد المنشأ. ومن الأمور الهامة بشكل خاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير الإبلاغ عن مدى فرص الشراء لتوريد الأثاث المكتبي والأثاث التخصصي. وأثارت هذه العملية اهتمام الشركات من عدة بلدان، بما في ذلك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وسيتم الانتهاء من إجراءات الشراء بنهاية عام ٢٠١١.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، تتوقع شعبة المشتريات التركيز بشكل خاص على العمل على نحو وثيق مع مدير التشييد بشأن الإبلاغ عن بلد المنشأ لكافة أعمال التشييد.

٥٢ - ووفقاً للطلبات التي سبق أن تقدمت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام، تواصل الأمانة العامة الاضطلاع بسائر أنشطة الرقابة الثانوية على المشتريات، على النحو الوارد في التقرير المرحلي السنوي السابع (A/64/346)، من أجل كفالة إجراء عمليات الشراء على نحو يتسم بالشفافية. ولا يزال هذا النشاط يشمل إجراء استعراض لقوائم عطاءات المتعاقدين من الباطن المقترحة، واستعراض وثائق العطاءات، والحضور أثناء اجتماعات فتح باب العطاءات وإرسائها، واستعراض التوصيات المتعلقة بإرساء العطاءات على المتعاقدين من الباطن. ويتمشى هذا النشاط الرقابي مع متطلبات المادة ٥ من الشروط العامة للعقود.

٥٣ - ويتم نشر كافة عمليات إرساء العطاءات للمخطط العام لتجديد مباني المقر على الموقع الإلكتروني الخاص بشعبة المشتريات. ويتاح الاطلاع على قائمة بجميع عمليات إرساء العطاءات للمتعاقد من الباطن، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٥٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تفاوضت شعبة المشتريات من أجل إبرام المزيد من اتفاقات إدارة التشييد للأعمال الرئيسية للمشاريع الفرعية، بما في ذلك اتفاقات للنقل الرأسي، ونظم إدارة المباني والأمن في المجمع بأكمله، ولا تزال نتائج هذه المفاوضات رهنا بالموافقات الملائمة من جانب لجنة المقر للعقود والأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية.

- ٥٥ - وتستمر شعبة المشتريات في استعراض أوامر التغيير المقدمة من مدير التشييد من أجل إدراجها بشكل رسمي كتعديلات للعقود. وتحضر شعبة المشتريات بشكل منتظم اجتماعات لجنة استعراض العقود بعد منحها، وفيها يتم استعراض التعديلات الصادرة بموجب تفويض السلطة الخاص من جانب شعبة المشتريات. وتشمل هذه الاستعراضات التعديلات على عقود مدير التشييد، وفريق التصميم، والاستشاريين التخصصيين الآخرين وخدمات الدعم.
- ٥٦ - وتستمر شعبة المشتريات في الرد بشكل منتظم على المسائل المتعلقة بإدارة الإيجارات. وتشمل الأنشطة الرئيسية التي ترمع شعبة المشتريات الاضطلاع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير القادم إرساء العقود الأولية لاتفاقات الأثاث وإدارة التشييد من أجل تجديد مبنى المؤتمرات ومراحل العمل النهائية في البنية الأساسية للطوابق السفلية.
- ٥٧ - وحتى تاريخه، كانت نسبة ١٥ في المائة من قيمة العقود التجارية التي منحها مدير التشييد للمخطط العام لتجديد مباني المقر إلى المتعاقدين من الباطن، لشركات من خارج الولايات المتحدة.

باء - الصحة والأمان

- ٥٨ - ما زال تحسين سلامة شاغلي المباني والزائرين وتوفير بيئة عمل صحية في مقر الأمم المتحدة هدفا رئيسيا من أهداف المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأحد أهم الخطوات في هذا الصدد هو إزالة جميع المواد التي تحتوي على الأسبستوس من مجمع المقر.
- ٥٩ - وطوال تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، ما برح مقاولو إخماد الأسبستوس، الذين يعملون تحت إشراف مدير التشييد كمقاولين من الباطن، ينفذون العمل المطلوب لإخماد المواد المحتوية على الأسبستوس وفقا للأنظمة الدولية والأنظمة المطبقة في البلد المضيف. وسيتم إخماد الأسبستوس في جميع مواقع المقر طوال فترة المشروع.
- ٦٠ - وسيوصل خبير استشاري مستقل متخصص في إخماد الأسبستوس، يقدم تقاريره للمخطط العام لتجديد مباني المقر، رصد العمل المنفذ. ولا يعمل الخبير الاستشاري كمقاول من الباطن لمدير التشييد. وتلقى الموظفون الذين سيظلون في الموقع، في أجزاء من المباني معزولة عن مناطق العمل، إحاطات عن الإجراءات المتبعة واحتياطات السلامة المتعلقة بإخماد الأسبستوس.
- ٦١ - ووفقا لما يستوجبه المخطط العام لتجديد مباني المقر، وضع مدير التشييد، الذي يعمل بالتعاون مع إدارة السلامة والأمن، خطة لسلامة وأمن موقع التشييد وقام بتنفيذها. وتتضمن الخطة جميع الأنظمة ذات الصلة التي وضعتها إدارة السلامة والصحة المهنية في

البلد المضيف. وكانت خطة السلامة والأمن فعالة في الحفاظ على ظروف عمل آمنة، ولم تُقدّم تقارير عن عدم امتثال مدير التشييد للقواعد.

٦٢ - وبتقييم المخطط العام لتجديد مباني المقر على أساس المتوسطات المتداولة في صناعة البناء التي وضعها مكتب إحصاءات العمل بالولايات المتحدة لا يزال المخطط العام لتجديد مباني المقر من أكثر المشاريع الجارية أماناً في بلد المقر، حيث بلغ معدل إصابات العمل في المشروع أقل من ثلث متوسطه في الصناعة. وحتى الآن لم تحدث سوى بضع إصابات عمل طفيفة أثناء وقت العمل لحقت عمال التشييد بالمشروع بعد أكثر من ٣ ملايين ساعة عمل.

جيم - وقوف السيارات

٦٣ - ورد في التقارير المرحلية السنوية السابقة (A/63/477 و A/64/346 و A/65/511) أنه لتحسين الأمن في مجمع المقر، سيلزم إجراء بعض التغييرات في المرآب. ونتيجة لذلك، سيتم إلغاء حوالي ٣٥٠ مكاناً لوقوف السيارات بشكل نهائي، ويرجع ذلك في جزء منه إلى نقل المرافق المطلوبة في كل أنحاء المستويات السفلى، وبسبب الحاجة إلى إزالة أماكن وقوف السيارات الموجودة تحت بعض أجزاء مبنى الجمعية العامة.

٦٤ - وتؤثر أعمال التجديد المنفذة في الطوابق السفلية على جميع مناطق وقوف السيارات. وتبذل الجهود لتوحي العناية لدى التقليص التدريجي لحيز وقوف السيارات المتاح من أجل تقليل ما لذلك من تأثير سلبي على مستخدمي المرآب. وتنفذ جميع مشاريع التشييد والإصلاح في المرآب بطريقة تضمن ألا يزيد، بقدر الإمكان، عدد أماكن وقوف السيارات المتأثرة بالأشغال في أي وقت من الأوقات على ٣٥٠ مكاناً، وذلك دون المساس بالجدول الزمني العام لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد تحدث من حين لآخر بعض التأثيرات الإضافية القصيرة الأجل، ولكن تم بذل كل جهد ممكن لضمان عدم تقليص عدد المساحات المتاحة للدول الأعضاء أثناء أعمال التشييد الخاصة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٦٥ - وعملاً على تقليل الطلب على أماكن وقوف السيارات، اتخذ مكتب خدمات الدعم المركزية عدة خطوات منها خفض التصاريح المؤقتة لوقوف السيارات بنسبة ٤٠ في المائة، ووقف العمل بالتصاريح اليومية، وتعليق منح الموظفين شارات جديدة تسمح بوقوف السيارات. وتم تشجيع موظفي الأمم المتحدة أيضاً على التنازل عن شارات وقوف السيارات وعلى الاستخدام المشترك للسيارات بقدر الإمكان. وسيتحقق في المدى البعيد، وخلال فترة تنفيذ مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، التخفيض المطلوب في عدد مستعملي

المرآب، وذلك من خلال التناقص الطبيعي للموظفين، مع تقاعد بعض حاملي تصاريح وقوف السيارات الحاليين أو تركهم المنظمة وتخليهم عن تصاريحهم.

٦٦ - وكما أُشير في التقارير المرحلية السابقة، سيقصر استخدام مرآب الأمم المتحدة على الأنشطة الرسمية المضطلع بها تيسيراً لممارسة المنظمة لعملها اليومي أثناء التشييد. وسيظل من المطلوب، مع تقدم أعمال المشروع، أن يُظهر جميع حاملي التصاريح تفهماً وتعاوناً من أجل تقليل استخدام المرآب.

٦٧ - وعملاً بالفقرة ٣٣ من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٦٣، فقد تمت المحافظة على العدد الكلي لأماكن وقوف السيارات المتاح للدول الأعضاء على نفس المستوى الذي كان عليه قبل تنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر. ويكفل الجدول الزمني الحالي للمخطط العام الإبقاء على هذا العدد أثناء بقية المشروع وفي نهايته.

دال - الاستدامة

٦٨ - كما ذكر في التقارير السابقة، المشروع ماضٍ في سبيله إلى تحقيق أهداف الاستدامة فيما يتعلق باستهلاك الطاقة والمياه أو تجاوزها. وسيتم خفض استهلاك الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل بالمقارنة بالاستهلاك الحالي، وسيتم تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة لا تقل عن ٤٥ في المائة، وسيتم تخفيض استهلاك مياه الشرب بنسبة ٤٠ في المائة على الأقل.

٦٩ - والمشروع ماضٍ في سبيله أيضاً لتلبية المعايير العديدة لـ "تصنيف المباني المراعية للبيئة" المعمول بها في مختلف الدول الأعضاء أو تجاوزها.

٧٠ - وما زالت مخلفات البناء تتم إعادة استخدامها أو تدويرها، مما يؤدي بالتالي إلى تحويل النفايات بعيداً عن مدافن القمامة بمعدل يزيد على التوقعات الأصلية. ومنذ أن بدأت أعمال التشييد، أزال مدير تشييد المشروع نحو ٦٢ ٠٠٠ ياردة مكعبة من المواد من الموقع، تمت إعادة تدوير قرابة ٩٥ في المائة منها، وتحويلها بعيداً عن مدافن القمامة؛ وقد تم تدوير ٩٨ في المائة من مواد الزجاج والصلب والألومنيوم من الحائط الساتر الأصلي لمبنى الأمانة العامة.

٧١ - وتناقش أنشطة البناء المتصلة مباشرة بكفاءة استخدام الطاقة، مثل الأنشطة المتعلقة بالحائط الساتر ومحطة التبريد، في الفرع ثانياً - جيم أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، يسير حالياً تشييد نظام إدارة المباني، الذي سيوفر ضوابط "ذكية"، على قدم وساق. وسوف تعزز تلك الضوابط إلى حد كبير أداء المباني من خلال التعديلات التلقائية للتدفئة وتكييف الهواء ومستويات الإضاءة.

٧٢ - وقد تم الانتهاء من تصميم مشروع بيان عملي لتجميع مياه الأمطار. وسيتم تجميع مياه الأمطار من سطح مبنى المؤتمرات، وتخزينها في خزانات تجميع في الطوابق السفلية، ثم معالجتها وإعادة تدويرها لاستخدامها في نضح المراحيض والمباول في مبنى الجمعية العامة. ونتيجة لتنفيذ العديد من استراتيجيات الحد من استخدام المياه، سيتم تخفيض استهلاك مياه الشرب بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة في مبنى الجمعية العامة. ويواصل مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر إدراج مشروع اللوحات الضوئية الموسع.

هاء - إمكانية الوصول

٧٣ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٦٥ أن يواصل الأمين العام تقديم معلومات محددة عن التدابير المتخذة لإزالة الحواجز المادية، والاتصالية والتقنية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في مقر الأمم المتحدة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد تم، منذ تقديم التقرير السابق، أخذ المسائل التي أشير إليها في تصميم مبنى المؤتمرات في الاعتبار لدى تصميم مبنى الجمعية العامة. وقد أدرج تصميم التعديلات اللازمة لتحسين الوصول المادي من قبل شركات التصميمات المهنية للمخطط العام، وفقا للقوانين والمعايير المعمول بها، لدى إعداد وثائق التشييد.

٧٤ - وبإيجاز، فإن المجالات الرئيسية التي يجري تنفيذ تحسينات فيها هي:

- (أ) المداخل، بما في ذلك أبواب تعمل بالطاقة الكهربائية في جميع المداخل الرئيسية؛
- (ب) المرور الأفقي داخل المبنى، حيث سيكون للأبواب مسافة متاخمة ملائمة وستكون ذات عرض كاف وتعمل بضغط مناسب؛
- (ج) النقل الرأسي، إذ سيكون من السهل وصول الكراسي المتحركة إلى جميع المصاعد وستكون أزرار التحكم على ارتفاع مناسب؛
- (د) عدد مناسب من مرافق دورات المياه التي يمكن الوصول لها بكل سهولة؛
- (هـ) نظم سلامة الحياة تشمل مكبرات الصوت/أجهزة إنذار ضوئية؛
- (و) وضع إشارات بالأحجام الدنيا المطلوبة، ومراعاة التقابل اللوني، إضافة إلى وضع إشارات بلغة "برايل" للمكفوفين في عرض دائم لجميع المعلومات الدائمة؛
- (ز) سيقدم دعم معزز، بالقدر الممكن إنحازه تقنيا، لأجهزة تقوية السمع المجهزة بمفتاح على شكل T، التي تمكن من الإرسال المباشر إلى أجهزة تقوية السمع؛

(ح) سيخفض مستوى المنصات في جميع قاعات الاجتماع إلى ما يقرب من درجتي سلم فوق الأرضية الرئيسية، وسيتم توفير ممرات منحدرية تفضي إليها؛
 (ط) سيتم توفير مقاعد يسهل الوصول إليها في كل منطقة من جميع قاعات الاجتماع.

٧٥ - وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تصميم هيئة مقصورات الترجمة الشفوية على نحو يلي متطلبات الوصول إليها من حيث اتساع الأبواب، ووضع الالفتات، وتوفير الدرايزين. وستتاح إمكانية وصول الكراسي المتحركة إلى ١٩ من مجموع ٦٠ من مقصورات الترجمة الشفوية في مبنى المؤتمرات، وبذلك يتم توفير نسبة عالية من مقاعد الترجمة الشفوية التي يمكن الوصول إليها بسهولة تامة. ويجري حالياً الانتهاء من توفير ذلك في نسبة مماثلة في مبنى الجمعية العامة.

٧٦ - وقد أوليت عناية لضمان ألا يتسبب تطبيق قوانين البناء، والحريق والسلامة في المدينة المضيفة في انتهاك أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما تلك المتعلقة بإمكانية الوصول. وتتضمن جميع استعراضات قوانين البناء والحريق والسلامة مسألة إمكانية الوصول باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية الاستعراض.

عاشراً - الجدول الزمني

٧٧ - لقد كانت أعقد مراحل المخطط العام لتجديد مباني المقر وأكثرها خطورة هي فترة السنوات الأربع من الأعمال المنسقة لتجديد مبنى الأمانة العامة. وقد استلزمت إعادة شغل مبنى الأمانة العامة عدة خطوات مسبقة، هي كما يلي: (أ) استئجار وتجهيز أماكن مكاتب مناسبة لعدة آلاف من الموظفين وتوفير أماكن ملائمة للمهام الأخرى المطلوبة؛ (ب) بناء مبنى المرج الشمالي المؤقت لاستيعاب الاجتماعات ومهام الجمعية العامة، ومكاتب الأمين العام ومكتب رئيس الجمعية العامة، ومكاتب كبار الموظفين الآخرين؛ (ج) تحديد البنية التحتية للطوابق السفلية من أجل توفير التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، والهاتف، والبيانات، والأمن والخدمات الأساسية الأخرى للمباني في الأدوار العليا.

٧٨ - وبحلول تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١١، يكون الموعد المتوقع لانتهاء من هذا الجزء الحاسم من المشروع في غضون ثلاثة أشهر من الموعد المحدد في الجدول الزمني المبين في التقرير المرحلي السنوي السادس للأمين العام (A/63/477). ويشير الجدول الزمني المبين في الجدول ١ أدناه إلى أنه يتوقع الانتهاء من المشروع بكامله، باستثناء مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي بعد سنة تقريباً من الموعد المحدد في الجدول الزمني الأصلي الوارد في التقرير المرحلي السنوي السادس للأمين العام.

الجدول ١

الجدول الزمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر

التعليقات (مقارنة بالتوقعات الواردة في الوثيقة A/65/511)	التوقعات الواردة في الوثيقة A/65/511		التوقعات الواردة في الوثيقة A/64/346		التوقعات الواردة في الوثيقة A/63/477		النشاط
	التوقعات الراهنة	البداية	الإنتهاء	البداية	الإنتهاء	البداية	
	أواخر	منتصف	أواخر	منتصف	أواخر	منتصف	تشديد مبنى المرج الشمالي
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
	أوائل	أوائل	أواخر	منتصف	أواخر	أوائل	مبنى الأمانة العامة
يسير حسب الجدول الزمني	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠٠٩	
	أواخر	أوائل	أوائل	أواخر	أواخر	منتصف	مبنى المؤتمرات
تأخر بسبب تعزيز التحسينات الأمنية	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	
	أواخر	أوائل	أواخر	أواخر	أواخر	منتصف	مبنى الجمعية العامة
تأخر بسبب تعزيز التحسينات الأمنية	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١	
	-	-	منتصف	أوائل	أواخر	أوائل	مبنى الملحق الجنوبي
معلق مؤقتاً ريثما تحل المسألة الأمنية			٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١	
	-	-	أواخر	أوائل	أواخر	أوائل	مبنى المكتبة
معلق مؤقتاً ريثما تحل المسألة الأمنية			٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٣	
	منتصف	منتصف	أواخر	منتصف	منتصف	منتصف	هندسة المنظر الطبيعي للموقع العامة
يتم الانتهاء من هندسة المناظر الخارجية للموقع بعد إنجاز العمل في مبنى الجمعية العامة	٢٠١٤	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١١	
	أوائل	منتصف	أواخر	أواخر	أواخر	أوائل	تجديد مقر الأمم المتحدة
	٢٠١٤	٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠٠٨	

حادي عشر - حالة الأنصبة المقررة ومصادر التمويل للمخطط العام لتجديد مباني المقر

٧٩ - قررت الجمعية العامة في الفقرة ١٤ من قرارها ٢٥١/٦١ وضع خيارين مختلفين من أجل تسديد الأنصبة المقررة ودفع التكاليف من جانب الدول الأعضاء للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٨٠ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، اختارت ١٢ دولة عضواً، خيار تسديد أنصبتها المقررة دفعة واحدة، في حين اختارت ١٨٠ دولة عضواً التسديد على دفعات متساوية على أساس متعدد السنوات لكل سنة من فترة خمس سنوات وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦١. وقدرت الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء من إجمالي المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة لتنفيذ مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٨١ - ويتألف المصدر الرئيسي لتمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر من الاعتمادات التي خصصتها الجمعية العامة وقدرها ٨٧٦,٧ مليون دولار، ويرد توزيعه في الجدول ٢.

ويتألف المصدر الثانوي للتمويل من التبرعات التي تصل إلى ١١٠,٥ ملايين دولار، ويرد توزيعها في الجدول ٣ ألف.

الجدول ٢

توزيع إجمالي الاعتمادات للمخطط العام لتجديد مباني المقر

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البيان	الاعتمادات	سلطة الدخول في التزامات	
القرار ٢٩٢/٥٧ - مرحلة وضع التصميم/إعداد وثائق التشييد	٢٥,٥	٢٦	٢٠٠٥-٢٠٠٤
القرار ٢٩٥/٥٩ - التحويل إلى اعتمادات وتجديد سلطة الدخول في التزامات من أجل الرصيد المتبقي البالغ ٨,٢ ملايين دولار	١٧,٨+	١٧,٨-	٢٠٠٦
	٤٣,٣	٨,٢	المجموع الفرعي
القرار ٢٤٨/٦٠ - تحويل سلطة الدخول في التزامات من أجل الرصيد المتبقي البالغ ٨,٢ ملايين دولار إلى اعتماد	٨,٢+	٨,٢-	٢٠٠٦
	٥١,٥	-	المجموع الفرعي
القرار ٢٥٦/٦٠ - اعتماد من أجل تمويل مرحلة التصميم ومرحلة ما قبل التشييد، بما في ذلك الاحتياجات المتصلة. يمكن الإيواء المؤقت. سلطة الدخول في التزامات، لتمويل عملية تشييد مبنى الإيواء المؤقت للمؤتمرات في المرح الشمالي والاحتياجات المتصلة بذلك وتغطية تكاليف الإيجار، والتصميم والخدمات ما قبل التشييد، والتجهيز وما يتصل بذلك من احتياجات تخص المكتبة والحيز البديل للمكاتب	٢٣,٥+	٧٧+	٢٠٠٧-٢٠٠٦
	٧٥	٧٧	المجموع الفرعي
القرار ٢٨٢/٦٠ - تحويل سلطة الدخول في التزام إلى اعتماد، وهو الذي جرى توزيعه كأفضية مقرر في عام ٢٠٠٦	٧٧+	٧٧-	٢٠٠٦
	١٥٢	-	المجموع الفرعي
القرار ٢٥١/٦١ - اعتماد من أجل تمويل مرحلة التصميم ومرحلة ما قبل التشييد، بما في ذلك الاحتياجات المتصلة. يمكن الإيواء المؤقت	٤٢+	-	٢٠٠٧
	١٩٤	-	المجموع الفرعي
القرار ٨٧/٦٢ - اعتماد	٩٩٢,٨+	-	٢٠٠٩-٢٠٠٨
	١ ١٨٦,٨	-	المجموع الفرعي
القرار ٢٢٨/٦٤ - اعتماد	٦٨٩,٩+	-	٢٠١١-٢٠١٠
	١ ٨٧٦,٧		مجموع الاعتمادات

الجدول ٣
توزيع التبرعات للمخطط العام لتجديد مباني المقر
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التبرعات	المبلغ
الصين	١,٠
الدانمرك	٣,٠
هولندا	ما يصل إلى ٣
النرويج	٠,٢
روسيا	٢,٠
تركيا	١,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	ما يصل إلى ١٠٠,٠
التقديرات الإجمالية	ما يصل إلى ١١٠,٥

٨٢ - وبالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي الفائدة المستحقة على رصيد مبالغ المخطط العام لتجديد مباني المقر في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ مبلغاً قدره ١٠٤,١ ملايين دولار. وبلغ إجمالي احتياطي رأس المال المتداول ٤٥ مليون دولار.

٨٣ - وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان لا يزال مبلغ ٨٩,٨ مليون دولار من الأنصبة المقررة غير مسدد لحساب المخطط العام لتجديد مباني المقر لعام ٢٠١١ وللفترات السابقة. وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان لا يزال مبلغ ٦ ملايين دولار من التبرعات غير مسدد.

ثاني عشر - الحالة المالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر

٨٤ - حددت الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦١ ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر بمبلغ ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار. واستناداً إلى التكلفة التقديرية آنذاك لعملية التجديد على مراحل. وبسبب عوامل كثيرة، بما فيها رفض البلد المضيف لمشروع المبنى UNDC-5 (المبنى رقم ٥ لشركة الأمم المتحدة للتعمير) والحاجة المترتبة على ذلك لوضع استراتيجية جديدة لتنفيذ العمل، تأخر تنفيذ المشروع في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وأدت آثار التضخم إلى زيادة التكاليف المتوقعة للمخطط العام لتجديد مباني المقر بما قدره ٢ ٠٩٦,٣ مليون دولار، مما أوجد عجزاً في الميزانية بما قدره ٢١٩,٦ مليون دولار. وقد أدى اعتماد الاستراتيجية

المعجلة الرابعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى تخفيض التكاليف المتوقعة إلى مبلغ ٢٠٦٦,٨ مليون دولار، مع انخفاض عجز الميزانية المتوقع بمبلغ ١٩٠,١ مليون دولار.

٨٥ - وقد أدت الإدارة الدقيقة للمشروع منذ بدء العمل في عام ٢٠٠٨، وإدماج مبادرات هندسة القيمة في تصميم المشروع فضلا عن تنفيذ كثير من تدابير تحقيق الكفاءة، إلى خفض التكاليف الصافية المتوقعة إلى مبلغ ١٩٥١ مليون دولار، وخفض العجز الصافي للميزانية إلى مبلغ ٧٤,٣ مليون دولار بنهاية أيار/مايو ٢٠١١، مما يقل بمبلغ قدره ٥,٨ ملايين دولار، عن العجز البالغ ٨٠,١ مليون دولار الذي سبق أن أُبلغت به الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٨٦ - وفي وقت إعداد هذه التقرير، كان قد التزم بما نسبته ٨٤,٥ في المائة (٢,٥٨٦ ١ مليون دولار) من المبلغ المرصود للمخطط العام لتجديد مباني المقر من الميزانية الأصلية البالغة ١٨٧٦,٧ مليون دولار. وقد خفض هذا المستوى العالي من الأموال الملتزم بها تخفيضا كبيرا من احتمالات وقوع أحداث معاكسة غير متوقعة خلال الفترة المتبقية من المشروع. ويعرض الجدول ٤ أدناه آخر التكاليف التقديرية لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، مقارنة بتكاليف المشروع التي أُبلغت إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. ويدرج الجدول ٤ تأثير (أ) التكاليف المتوقعة والتمويل ذا الصلة للتحسين المعزز للأمن، (ب) التبرعات.

الجدول ٤

التكاليف المتوقعة للمخطط العام لتجديد مباني المقر (باستثناء التكاليف المرتبطة به وتكاليف مركز البيانات الثانوي)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستراتيجية المعجلة	
في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	في أيار/مايو ٢٠١١
التجديد	
التشييد	١٠١٦ ٩٢٠
استخدام الاعتماد المخصص لطوارئ التشييد	٤١ ٧٩٤
الأتعاب المهنية وتكاليف الإدارة	٣٢٦ ٩٩٤
المجموع الفرعي	١ ٣٨٥ ٧٠٨
	١ ٣٣٣ ٤٦٩

الاستراتيجية المعجلة	
في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	في أيار/مايو ٢٠١١
تقديرات الحيز المؤقت	
٢٦٧ ٩٢٤	٢٦٧ ٩٢٤
٢٤ ٦٤٨	-
٢ ٧١٤	٢ ٧١٤
١٥٠ ٤٧٥	١٥٠ ٤٧٥
٤١ ٣٦٨	-
٤٨٧ ١٢٩	٤٢١ ١١٣
المجموع الفرعي	
٨٩ ٠٨٤	٢٠٢ ٢٠٩
١ ٩٦١ ٩٢١	١ ٩٥٦ ٧٩١
المجموع	
مضافا إليه:	
تحسينات الأمن المعززة	
٨٢ ١٨٥	-
١٠ ٧١٣	-
٦ ٦٥٩	-
٩٩ ٥٥٧	-
٢ ٠٦١ ٤٧٨	١ ٩٥٦ ٧٩١
المجموع، تحسينات الأمن المعززة	
مطروحاً منه:	
١٠ ٥٠٠	ما يصل إلى
١٠٠ ٠٠٠	ما يصل إلى
١ ٩٥٠ ٩٧٨	١ ٩٥٦ ٧٩١
١ ٨٧٦ ٧٠٠	١ ٨٧٦ ٧٠٠
٧٤ ٢٧٨	٨٠ ٠٩١

(أ) اعتمادات الطوارئ المتبقية.

الاحتياجات الإضافية من الموارد

٨٧ - تغطي الميزانية المعتمدة أصلاً للمخطط العام لتجديد مباني المقر تكاليف إيجار الأماكن المؤقتة للمكاتب حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ومن أجل تجنب احتمال أن يؤدي التأخر في تنفيذ المخطط العام إلى ترك المنظمة بدون أماكن مستأجرة، فقد أبرمت عقود الإيجار بحيث تمتد إلى ما بعد الجدول الزمني للمشروع. ومن المحتمل تقليل تكاليف الإيجار للأشهر الإضافية، والتي تختلف باختلاف المباني المستأجرة، في حالة

تحسن سوق الإيجارات وإمكان إيجار هذه الأماكن من الباطن، أو في حالة رغبة الملاك في إيجار أماكن المكاتب إلى مستأجرين آخرين بتكاليف إيجار أعلى. وفي الوقت الراهن، ونظراً للجدول الزمني الحالي للمشروع، فقد أضيف الاعتماد الإضافي من أجل عقود الإيجار البالغ ٤٢,٦ مليون دولار إلى ميزانية المخطط العام، وسيغطي الاعتماد "سيناريو أسوأ الاحتمالات".

٨٨ - وبالإضافة إلى تكاليف الإيجار المحتملة، فقد أدرجت التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر وتكاليف مركز البيانات الثانوي والتي يبلغ إجماليها المقدر ١٦٧,٥ مليون دولار في ميزانية المخطط العام، وفقاً لتوجيهات الجمعية العامة (انظر الجدول ٥).

٨٩ - وسيزيد إجمالي الاحتياجات من الموارد للمخطط العام البالغ قدره ١٦١ ٢ مليون دولار من العجز العام المقدر لميزانية المخطط العام إلى ٢٨٤,٣ مليون دولار. ويساوي عجز الميزانية المعدل ما نسبته ١٥,٢ في المائة تقريباً من الميزانية المعتمدة أصلاً للمخطط العام وقدرها ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار.

الجدول ٥

الاحتياجات المعدلة الموحدة من الموارد للمخطط العام لتجديد مباني المقر (بما في ذلك التكاليف المرتبطة وتكاليف مركز البيانات الثانوي)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستراتيجية المعجلة	
في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	في أيار/مايو ٢٠١١
١ ٩٥٦ ٧٩١	١ ٩٥٠ ٩٧٨
التكاليف المباشرة المتوقعة للمخطط العام	
-	٤٢ ٥٥٠
اعتماد من أجل إيجار الأماكن المؤقتة للمكاتب اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢	
١ ٦٢٢ ٤٨٥	١ ٤٦٨ ٨٠٦
التكاليف المرتبطة	
٢٠ ٩٧٠	١٦ ٣٠٠
تشديد مركز البيانات الثانوي	
-	٤ ٤٠٠
الصيانة والإيجار فيما يتعلق بمركز البيانات الثانوي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١	
٢ ١٤٠ ٢٤٦	٢ ١٦١ ٠٣٤
المجموع	
١ ٨٧٦ ٧٠٠	١ ٨٧٦ ٧٠٠
الميزانية المعتمدة من قبل الجمعية العامة	
٢٦٣ ٥٤٦	٢٨٤ ٣٣٤
الفرق مقارنة بالميزانية المعتمدة	

٩٠ - فيما يلي شرح لبنود الميزانية (في أيار/مايو ٢٠١١):

(أ) التشييد - تعكس تكاليف التشييد الواردة في المجموع في أيار/مايو ٢٠١١ في الجدول ٥ أعلاه جميع الاقتراحات المتعلقة بالسعر الأقصى المضمون وكذلك الوفورات المرتبطة بذلك الناجمة عن ظروف السوق الراهنة ومواصلة جهود الأخذ بهندسة القيمة. وتشمل تلك التكاليف أيضا أموال الطوارئ المستخدمة بالفعل لتغطية تكاليف كل اقتراح من اقتراحات السعر الأقصى المضمون.

(ب) الأتعاب المهنية وتكاليف الإدارة - بلغت النسبة المئوية العامة لأتعاب التصميم في ميزانية التشييد ٩,٣ في المائة في أيار/مايو ٢٠١١. ويتراوح متوسط النسبة السائد في قطاع التشييد ما بين ٨ و ١٠ في المائة. وتبعا لذلك، تعتبر أتعاب التصميم ضمن النطاق الملائم. وتُحدد تكاليف الإدارة بنسبة ثابتة من قيمة العقد المنجز وتمثل علاقة خطية فيما يتعلق بالنفقات العامة للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

(ج) الطوارئ - تشمل اعتمادات الطوارئ المتبقية المبينة في الجدول ٤ أعلاه ما يلي: (أ) بقية الرصيد غير المنفق من نسبة الـ ١٠ في المائة اعتمادات الطوارئ المخصصة لاقتراحات السعر الأقصى المضمون التي جرى توقيعها لكنها لم تنجز بعد؛ (ب) رقم يمثل ما نسبته ١٥ في المائة من التكاليف التقديرية لاقتراحات السعر الأقصى المضمون التي لم توقع بعد. ويشمل عنصر الـ ١٥ في المائة اعتمادا من أجل تغطية تصاعد الأسعار في المستقبل، على النحو الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات. وجرى تعديل منهجية حساب أموال الطوارئ منذ تقديم التقرير المرحلي السنوي السابق كيما تعكس تطور المشروع.

٩١ - ولا يزال مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر يأمل في أن يتمكن، بفضل الإدارة الرشيدة للتغيرات، والتحسينات البرنامجية، ومبادرات هندسة القيمة الجارية، ومواصلة تنفيذ تدابير الكفاءة من حيث التكلفة، من إنجاز النطاق الأصلي للمخطط العام في حدود قريبة من الميزانية. ويجري بذل جهود مكثفة ومواصلة لتحقيق المزيد من تخفيض العجز المتوقع. وتدلل الميزانية المعدلة على أن تكاليف المخطط العام لا يزال يبقى عليها قريبة جدا من الميزانية الأصلية، ويجري تخفيض العجز في ميزانيته كل عام. ويبين الجدول ٦ أدناه التطور السنوي.

الجدول ٦

تصاعد التكاليف المباشرة المتوقعة للمخطط العام لتجديد مباني المقر

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	الاستراتيجية المعجلة			الاستراتيجية الرابعة المعجلة	الاستراتيجية الرابعة المعتمدة
	في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠	في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩	في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨	في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨	في آب/أغسطس ٢٠٠٧
في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١					
على النحو الوارد في الجدول ٢ من الوثيقة A/65/511	على النحو الوارد في الجدول ٢ من الوثيقة A/64/346	على النحو الوارد في الجدول ١ من الوثيقة A/63/477	على النحو الوارد في الجدول ١ من الوثيقة A/62/364	على النحو الوارد في الجدول ١ من الوثيقة A/62/364	على النحو الوارد في الجدول ١ من الوثيقة A/62/364
التكاليف المتوقعة لإنجاز المشروع	١ ٩٥٦,٨	١ ٩٦٨,١	١ ٩٧٤,٢	٢ ٠٦٦,٨	٢ ٠٩٦,٣
الميزانية المعتمدة (القرار ٢٥١/٦١)	١ ٨٧٦,٧	١ ٨٧٦,٧	١ ٨٧٦,٧	١ ٨٧٦,٧	١ ٨٧٦,٧
الفرق مقارنة بالميزانية المعتمدة/الموحدة	٧٤,٣	٨٠,١	٩٧,٥	١٩٠,١	٢١٩,٦

(أ) مع مراعاة '١' تحسينات الأمن المعززة و '٢' التبرعات.

٩٢ - بلغت النفقات الفعلية للمشروع حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ مبلغاً قدره ١ ٥٨٦,٢ مليون دولار. ويبلغ إجمالي احتياجات المخطط العام لتجديد مباني المقر لما تبقى من عام ٢٠١١ ما مجموعه ٧٠,٩ مليون دولار. وبهذا، يبلغ إجمالي النفقات التقديرية المتوقعة للفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ما مجموعه ١ ٦٥٧,١ مليون دولار. وترد في الجدول ٧ النفقات الفعلية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١١ مفصلة حسب الفئة.

نفقات المخطط العام لتجديد مباني المقر للفترة ٢٠٠٣-٢٠١١

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات الفعالية لعام ٢٠١١ في	النفقات ١ تشرين الأول/أكتوبر المتوقعة المتبقية في عام ٢٠١١	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
١٤٥ ٨٧٠,٩٠	٢ ٤٢٤,٨٠	١٥ ٣٠٣,٧٠	١٧ ٢٣٣,٧٠	١٩ ٠٤٤,٦٠	٤٣ ٢٠٢,٣٠	١٣ ٣٢٤,٨٠	٢٢ ٤٢٦,٩٠	٢ ٧٢٤,١٠	٩ ٥٧٣,٩٠	٦١٢,١٠	الخدمات التعاقدية لإعداد التصميم
٢١ ٩٦٢,١٠	١ ٥٥٥,٠٠	٢ ٤٨٦,٧٠	٣ ٢٥٤,٢٠	٣ ٢٢٩,٧٠	٢ ٧٣٧,٩٠	٢ ٣٣٨,٩٠	١ ٥٦٩,٤٠	١ ٤٥٨,٣٠	١ ٧٢٠,٩٠	١ ٦١١,١٠	تكاليف الموظفين المباشرة
١٥ ٩٩٧,١٠	٦ ٦٦٧,٤٠	١ ١٧٨,٨٠	١ ٩٢٣,٦٠	١ ٩٢٤,٤٠	١ ٤٠٩,٥٠	٩٥٨,١٠	٥٨٧,١٠	٥٩٣,٤٠	٥٧٤,٢٠	١٨٠,٦٠	تكاليف الدعم
١٣ ٦٠٦,٦٠	١٣٣,٤٠	٨٩١,٧٠	٥ ٢٣٨,١٠	٦٩٣,٤٠	٣ ٧٠٥,٥٠	٧٥١,١٠	٥٧٠,٠٠	٤٧٨,١٠	٥٨٩,٣٠	٥٥٦,٠٠	تكاليف التشغيل والتكاليف الأخرى
٤٣ ٦٧٤,٩٠	٩٣٦,٠٠	٨ ٧٦٧,٤٠	٣ ٧٩٣,٥٠	-٢ ٠٤٩,٨٠	٢٠ ٢٠٨,٥٠	٤ ١١٧,٤٠	٤ ٥٢٤,٨٠	٧٥٢,٩٠	٢ ٣٧٨,٥٠	٢٤٥,٧٠	إدارة البرامج والاستشاريون الآخرون
٩٤٦ ٦٠٥,٩٠	٥٧ ١٧٤,٧٠	٢٤٩ ١٠٦,٤٠	٢٧٠ ٨٨٦,٠٠	٣٣٧ ١٥٠,٩٠	٢٥ ٢٦٥,٩٠	٧ ٠٢٢,٠٠	-	-	-	-	تكاليف التشييد وما قبل التشييد
٤٩٢ ٤٩٦,٠٠	٢ ٠١٤,٢٠	٤ ٦٥٣,٤٠	١٠٣ ٦٦٤,٠٠	٢٢٣ ٨٤٧,٤٠	١٣٣ ٠٨١,٥٠	١٧ ٨٨١,٢٠	٦ ٨٤٨,٠٠	٥٠٦,٣٠	-	-	تكاليف الأماكن المؤقتة
١ ٦٨٠ ٢١٣,٥٠	٧٠ ٩٠٥,٥٠	٢٨٢ ٣٨٨,١٠	٤٠٥ ٩٩٣,١٠	٥٨٣ ٨٤٠,٦٠	٢٢٩ ٦١١,١٠	٤٦ ٣٩٣,٥٠	٣٦ ٥٢٦,٢٠	٦ ٥١٣,١٠	١٤ ٨٣٦,٨٠	٣ ٢٠٥,٥٠	المجموع الفرعي
٢٣ ٠٧٣,٧٠	-	١٠ ٩٨٤,٢٠	٧ ٠٦٢,٠٠	٣ ٤٩٢,٦٠	-	١ ٥٢٢,١٠	-	١٢,٨٠	-	-	وفورات من التزامات الفترة السابقة
١ ٦٥٧ ١٣٩,٨٠	٧٠ ٩٠٥,٥٠	٢٧١ ٤٠٣,٩٠	٣٩٨ ٩٣١,١٠	٥٨٠ ٣٤٨,٠٠	٢٢٩ ٦١١,١٠	٤٤ ٨٧١,٤٠	٣٦ ٥٢٦,٢٠	٦ ٥٠٠,٣٠	١٤ ٨٣٦,٨٠	٣ ٢٠٥,٥٠	المجموع

٩٣ - امثالاً لقراري الجمعية العامة ٢٥١/٦١ و ٢٦٩/٦٥، كنف مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر جهوده الرامية إلى تحقيق وفورات الحجم دون الإخلال بتنفيذ نطاق المشروع الأصلي في إطار الاستراتيجية المعجلة. وتشمل توقعات الميزانية وافتراسات التخطيط التي استُخدمت لتحديد الميزانية النهائية الممكنة للمخطط العام لتجديد مباني المقر مجموعة من العوامل التي تغيرت تغيراً ملحوظاً خلال مدة المشروع. وقد أُجريت، عند وضع التكلفة المتوقعة للمشروع، عمليات الاستعراض التالية:

(أ) استعراض كامل لجميع الالتزامات حتى الآن. ويشمل ذلك أخذ جميع الوفورات الناتجة من فرق الأسعار والمحققة أثناء عملية اختيار البائعين في الحسبان بعد التوقيع على اقتراحات السعر الأقصى المضمون، وتضمن جميع التكاليف الإضافية الموافقة عليها والمترتبة على أوامر التغيير وإعادة توزيع النطاق.

(ب) استعراض كامل لجميع الالتزامات المحتمل أن تنشأ بالنسبة للبنود التي قدمت بشأنها اقتراحات ولكن لم تتم الموافقة عليها بعد. ويشمل ذلك استعراض الاقتراحات بالقياس إلى الميزانيات المتضمنة في التوقعات المستقبلية واستعراضها في ضوء حالة السوق الراهنة.

(ج) استعراض كامل لجميع البنود المدرجة في التوقعات المستقبلية التي لم ترد اقتراحات بشأنها. وبالنسبة لهذه البنود، تعد التقديرات ويجري استعراضها باستمرار مع أفرقة التصميم وعلى مستوى المكتب للتحقق من اتساقها مع أحدث التوقعات المتعلقة بنطاق العمل والميزانية. وتخضع هذه التقديرات للاستعراض باستمرار خلال عملية تحديد النطاق.

(د) استعراض كامل لأرصدة الطوارئ المتبقية لتحديد أوجه استخدام أموال الطوارئ وكيفية اتساق أرصدة الطوارئ المتبقية مع ما تبقى من نطاق العمل الذي يتعين الالتزام به.

ثالث عشر - التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي

ألف - التكاليف المرتبطة بالمشروع

٩٤ - كررت الجمعية العامة، في الفقرة ٥٤ من قرارها ٢٦٩/٦٥، تأكيد قرارها أن تمول التكاليف المرتبطة بالمشروع الموافق عليها من الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي الفقرة ٥٦ من ذلك القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يستنفد جميع الخيارات الممكنة لتغطية التكاليف المرتبطة بالمخطط في حدود الميزانية الإجمالية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، بطرق منها اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكاليف، من أجل تفادي إضافة أي أعباء مالية على الدول الأعضاء وأن يبلغ بشأنها في تقريره هذا.

وامتثالاً لطلب الجمعية هذا، اتخذت الأمانة العامة التدابير الفعالة من حيث التكاليف، والتي تجري مناقشتها في الفرع الثامن أعلاه وهي تقوم بتنفيذها.

٩٥ - وتبلغ النفقات المؤقتة في إطار التكاليف المرتبطة بالمشروع حتى حزيران/يونيه ٢٠١١ ما مجموعه ٣٧,٦ مليون دولار، وهي تشمل الأعباء السالفة المرتبطة بالمشروع والبالغة ٣١,٣ مليون دولار. وتبلغ الاحتياجات المتوقعة من التكاليف المرتبطة بالمشروع للفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ما مجموعه ٢٦,٦ مليون دولار. ويصل إجمالي التكاليف المتوقعة المرتبطة بالمشروع من عام ٢٠٠٨ حتى إنجاز المشروع إلى ١٤٦,٨ مليون دولار. ولكي يتسنى لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يغطي بالكامل التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي والبالغة ١٦٧,٥ مليون دولار، سيتعين عليه شطب مبان من نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٩٦ - وترد البيانات المالية المفصلة عن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر والتكاليف المستقبلية المقدرة في إضافة لهذا التقرير (A/66/527/Add.1). وقد تبين أن مواصلة إلحاق التكاليف المرتبطة بالمشروع بحساب المخطط العام لتجديد مباني المقر وتحملها عليه ستؤثر حتماً تأثيراً ضاراً على المركز المالي للمخطط، كما ستؤثر سلباً على سيولة حساب المشروع. وترد الخيارات المتعلقة بتمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع في الفرع الرابع عشر أدناه.

باء - مركز البيانات الثانوي

٩٧ - تبلغ الموارد الإجمالية التي اعتمدها الجمعية العامة لمركز البيانات الثانوي ما مجموعه ٢٠,٩٧ مليون دولار. أما النفقات الفعلية المتعلقة بمشروع مركز البيانات الثانوي حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، فتبلغ ١٦,٣ مليون دولار.

٩٨ - ويقدر مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن الاحتياجات المقبلة من الموارد، وتكاليف استئجار مرفق مركز البيانات الثانوي، والمقاولين، للفترة المتبقية من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ستبلغ ٤,٤ ملايين دولار، وبذلك تصل النفقات الإجمالية المتوقعة إلى ٢٠,٧ مليون دولار. ويصل مجموع التمويل المقدم من حساب دعم عمليات السلام للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، والذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٦٣ و ٢٢٨/٦٤، إلى ٣,٣ ملايين دولار. وبذلك، تبلغ التكاليف غير الممولة لمركز البيانات الثانوي والمطلوب استيعابها في المخطط العام لتجديد مباني المقر ١٧,٤ مليون دولار.

رابع عشر - ترتيبات التمويل المقترحة على الجمعية العامة لتنظر فيها

٩٩ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ١٢ من قرارها ٢٥١/٦١، أن يقدم إليها الخيارات الممكنة، لتنظر فيها، بشأن كيفية عدم تجاوز حدود الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، في حالة ما إذا بدا واضحاً أن التكاليف ستتجاوز الميزانية المعتمدة، وهو أمر مستبعد.

١٠٠ - ووفقاً لطلب الجمعية العامة هذا، يقدم الأمين العام التوصيات التالية، التي، إن قُبلت، ستتيح للأمانة العامة أن تفي بالكامل أو بقدر كبير باحتياجات التمويل المتعلقة بالتكاليف المرتبطة بالمشروع والمتراكمة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ والتكاليف المقبلة التي تتوقعها الأمانة العامة، حسب الاقتضاء.

١٠١ - وبما أن المشروع يدخل الآن سنواته الأخيرة، فيمكن النظر في مسألة الإذن باستخدام احتياطي رأس المال المتداول^(١)، والفائدة المكتسبة على موارد المخطط العام لتجديد مباني المقر. وذلك أن إيرادات الفائدة واحتياطي رأس المال المتداول للمخطط مجمعان كبيران لأموال تراكمت ويمكنها أن تساعد في حل جزء كبير من مشاكل تمويل المشروع. وبما أن المشروع يدخل الآن سنواته الأخيرة، فيمكن النظر في مسألة الإذن باستخدام إيرادات الفائدة واحتياطي رأس المال المتداول الذي أنشئ للتخفيف من مخاطر نقص السيولة.

١٠٢ - ويقترح أن يتم الإفراج عن إيرادات الفائدة واحتياطي رأس المال المتداول لتغطية جزء من مجموع تكاليف المشروع المباشرة والتكاليف المرتبطة به وتكاليف مركز البيانات الثانوي، حسب الاقتضاء. وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات الفائدة، حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلغت ١٠٤,١ ملايين دولار، وهناك ٤٥ مليون دولار متاحة في احتياطي رأس المال المتداول. وتبلغ هذه الموارد مجتمعة ١٤٩,١ مليون دولار.

١٠٣ - وإذا ما قبلت الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرة السابقة، سيتقلص العجز المحتمل في تمويل المشروع من ٢٨٤,٣ مليون دولار، على النحو المفصل في الجدول ٥، إلى ١٣١,٩ مليون دولار. وترد في الجدول ٨ احتياجات المشروع المنقحة التي تتضمن الاقتراحات المبينة أعلاه.

(١) وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥١/٦١، على إنشاء احتياطي لرأس المال المتداول قدره ٤٥ مليون دولار في إطار حساب المخطط العام لتجديد مباني المقر.

الجدول ٨
الاحتياجات المعدلة من الموارد للمخطط العام لتجديد مياحي المقر مع خيارات التمويل
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

في أيار/مايو ٢٠١١	
١ ٩٦١ ٩٢١	المخطط العام لتجديد مياحي المقر (التكاليف المباشرة)
١ ٤٦ ٨٠٦	التكاليف المرتبطة بالمشروع
٩٩ ٥٥٧	التحسينات الأمنية المعززة
٢٠ ٧٠٠	مركز البيانات الثانوي
٤٢ ٥٥٠	اعتماد استئجار أماكن المكاتب اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢
٢ ٢٧١ ٥٣٤	المجموع
مطروحاً منها:	
في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء
١ ٨٧٦ ٧٠٠	التبرعات
إلى ١٠ ٥٠٠	التبرع في إطار تدابير تعزيز الأمن
إلى ١٠٠ ٠٠٠	إيرادات الفوائد
١٠٤ ١٠٠	احتياطي رأس المال المتداول
٤٥ ٠٠٠	التمويل المقدم من حساب الدعم إلى مركز البيانات الثانوي
٣ ٢٨٦	
٢ ١٣٩ ٥٨٦	المجموع
١٣١ ٩٤٨	العجز

١٠٤ - لقد تبين، في وقت إعداد هذا التقرير، أن ترتيب التمويل المقترح، إذا ما وافقت عليه الجمعية العامة، سيمكّن مكتب المخطط العام لتجديد مياحي المقر من تغطية تكاليف التشييد والتكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي بتدفق نقدي قابل للتنبؤ حتى نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١٠٥ - وتبلغ النفقات الموحدة المتبقية حتى إنجاز المشروع ٦٢٧,٤ مليون دولار، على النحو الوارد في الجدول ٩ أدناه.

الجدول ٩
النفقات الموحدة المتبقية للمخطط العام لتجديد مباني المقر، والتكاليف المرتبطة
بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي حتى إنجاز المشروع
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الاحتياجات الموحدة
١ ٩٦١ ٩٢١	المخطط العام لتجديد مباني المقر (التكاليف المباشرة)
١٤٦ ٨٠٦	التكاليف المرتبطة بالمشروع
٩٩ ٥٥٧	التحسيات الأمنية المعززة
١٧ ٤١٤	مركز البيانات الثانوي
٤٢ ٥٥٠	اعتماد استئجار أماكن المكاتب اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢
٢ ٢٦٨ ٢٤٨	المجموع
	مطروحاً منه النفقات
١ ٥٨٦ ٢٣٤	المخطط العام لتجديد مباني المقر، بما فيه التحسيات الأمنية المعززة
٣٨ ٣٢٦	التكاليف المرتبطة بالمشروع
١٦ ٣٠٤	مركز البيانات الثانوي
٦٢٧ ٣٨٤	النفقات التقديرية المتبقية

١٠٦ - ستلغى ترتيبات التمويل المقترحة، إذا ما وافقت عليها الجمعية العامة، الحاجة إلى اعتماد موارد إضافية للمخطط العام لتجديد مباني المقر وما يتبع ذلك من توزيع لأنصبة مقررة على الدول الأعضاء حتى مطلع عام ٢٠١٣.

خامس عشر - الاستجابة لتوصيات الهيئات الرقابية

١٠٧ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة ١٣٣ من تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (A/64/5 (Vol. V))، بأن تقوم الإدارة، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٧٠، بالإفصاح عن التكاليف التقديرية للمخطط العام لتجديد مباني المقر والتكاليف المرتبطة به التي أحازتها الجمعية العامة. ويعكس الجدول ٨ أعلاه الاحتياجات المالية الموحدة، متضمنة صافي تكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر والتكاليف المرتبطة به وتكاليف مركز البيانات الثانوي. ويُراعى، في مجموع التكاليف المتوقعة، النفقات الفعلية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والنفقات المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، والنفقات المتوقعة حتى إنجاز المشروع.

١٠٨ - وتناول هذا التقرير سائر توصيات مجلس مراجعي الحسابات، الواردة في تقريره (A/66/5 (Vol. V)) عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

سادس عشر - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٩ - لا يزال بالإمكان إنجاز المشروع في الوقت المحدد وبميزانية تقارب الميزانية الأصلية. ومنذ الموافقة على المشروع في عام ٢٠٠٧ وبدء تنفيذه في عام ٢٠٠٨، لم يتخلف إنجاز هذا المشروع عن موعده المحدد طيلة فترته البالغة خمس سنوات إلا لعام واحد لينتهي في عام ٢٠١٤. ويُتوقع إنجاز العمل فيه بفارق إجمالي تقارب نسبته ٤ في المائة عن الميزانية المعتمدة.

١١٠ - وإذا ما أجازت الجمعية العامة استخدام الفائدة المكتسبة على أموال المخطط العام لتجديد مباني المقر، وصندوق احتياطي رأس المال المتداول، فسيغطي ذلك جميع النفقات ما عدا نحو ١٣١,٩ مليون دولار من مجموع تكاليف المشروع الصافية، والتكاليف المرتبطة به وتكاليف مركز البيانات الثانوي. وسيوفر استخدام إيرادات الفائدة واحتياطي رأس المال المتداول مبالغ تكفي للوفاء بالاحتياجات المالية المتعلقة بنطاق المشروع الأصلي بالكامل والوفاء بجزء من التكاليف المرتبطة به وتكاليف مركز البيانات الثانوي.

١١١ - يوصي الأمين العام بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

- (أ) أن تحيط علماً بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير المرحلي السنوي الثامن؛
- (ب) أن تطلب إلى الأمين العام أن يواصل الإبلاغ عن حالة المشروع، والجدول الزمني، ومجموع التكاليف المتوقعة حتى إنجاز المشروع، وحالة المساهمات، والفائدة، واحتياطي رأس المال المتداول؛
- (ج) أن تؤيد التوصيات والاقتراحات الواردة في هذا التقرير والمتعلقة باستخدام الفائدة المكتسبة على أموال المخطط العام لتجديد مباني المقر وأموال احتياطي رأس المال.